

ورقة سياسات: الحفاظ على نظام التعليم الفلسطيني في القدس في مواجهة سياسات الأسرلة

ملخص تنفيذي:

تركز هذه الورقة على استعراض ومناقشة مخطط الاحتلال الهادف ل "أسرلة النظام التعليمي" في مدينة القدس، وذلك ضمن الخطة الخمسية التي رصد لها الاحتلال ما يزيد عن 2 مليار و100 مليون شيكل لأسرلة كافة قطاعات المدينة وعلى رأسها قطاع التعليم، وما يشمل ذلك ما يتم استخدامه من أدوات وآليات وضغوطات على المدارس في المدينة لإنهاء اعتماد المنهاج الفلسطيني واستبداله بالمنهاج الإسرائيلي، عدا عن عمليات التحريف لمحتوى المنهاج الفلسطيني خاصة في المدارس التابعة لبلدية الاحتلال، وافتتاح معاهد جديدة لتعليم المنهاج الإسرائيلي المعروف ب "البحرور" مقابل التضييق على البيئة التحتية للمدارس الفلسطينية ومنع توسعها، وعدم إعطاء تراخيص لمدارس جديدة إلا حال موافقتها على اعتماد نظام التعليم الإسرائيلي، وابتزاز المدارس الخاصة بالموازانات المالية، وتتويج هذه السياسات بإغلاق مكتب التربية والتعليم الفلسطيني بشكل يستهدف السيادة والهوية الوطنية الفلسطينية في القدس، حيث ترجمت الورقة هذه الانتهاكات ضمن حقائق وأرقام، إضافة إلى اقتراح مجموعة من التوصيات لمواجهة هذا المخطط.

مقدمة:

تكمن أهمية المدينة المقدسة في كونها مهداً للعديد من الديانات ومركزاً رئيسياً لقضيتنا وحقنا كفلسطينيين في الأرض وانطلاقاً من هذه النقطة، انطلقت المخططات الإسرائيلية المدروسة والمبرمجة مستهدفةً كافة القطاعات بهدف السيطرة الكاملة على أساسيات الحياة كافة في مدينة القدس. حيث تعاني من انهيار شبه كامل في معظم قطاعاتها الحيوية وفي مقدمتها قطاع التعليم الذي يعتبر -في الحالة الفلسطينية - قضية وجودية بامتياز.

الاحتلال الإسرائيلي يقوم باتباع سياسة تهويدية واضحة ومنظمة على كل الأصعدة في مدينة القدس، والتي تستهدف المقدسيين بهدف محو ثقافتهم الوطنية وتجهيلهم، وتطويعهم وتضييق الخناق عليهم، بهدف كبح المقاومة تحت أي شكل، بالإضافة الى أنها تُهيء لهم بيئة غريبة لا تمثلهم وترفضهم، وتجبرهم بشكل أو بآخر على الرحيل القسري من المدينة.



يرتكب الاحتلال الاسرائيلي انتهاكات عديدة بحق الفلسطينيين لا سيّما في قطاع التعليم، ابتداءً من الحواجز المتعددة والخطيرة غالباً التي يضعها الاحتلال في طريق الطلاب إلى مؤسسات التعليم، فضلاً عن الاعتداء على المدارس والقاء قنابل الغاز والصوت فيها او بالقرب منها، حيث تكون الرحلة اليومية الى المدرسة محفوفة بالخوف والخطر، انتقالاً الى انتهاكات أخرى كضائقة الغرف الصفية حيث لا تخصص ميزانيات مالية للمدارس العربية في مدينة القدس مما يجعل الصفوف تعاني من الاكتظاظ والضغط، مما يدفع الطلاب للانتقال الى مدارس أخرى، من الانتهاكات التي يعاني منها الطلاب المقدسيين ايضاً هي الحبس المنزلي للطلاب القاصرين وحرمانهم من حقهم في التعليم المدرسي، او من رؤية زملائهم مما يمنعهم من استكمال التعليم بالشكل الصحيح وبالصحة النفسية الجيدة، وختاماً يتجلى ظلم الاحتلال ومخالفته لحقوق الانسان والقانون الدولي في انتهاكه لحق الفلسطينيين في تعليم فلسطيني يمثل ثقافتهم الوطنية واستبداله بمنهاج إسرائيلي.

حقائق ومعطيات:

تبلغ نسبة الطلاب المقدسيين في مدارس المعارف والبلدية التي تدرّس إما منهاجاً فلسطينياً محرّفاً، أو منهاج إسرائيلي (بجروت) بلغت تقريباً 50% من مجموع الطلاب في مدينة القدس، أي أنّ الاحتلال الاسرائيلي ينتهك حق ما يقارب خمسين الف طالب فلسطيني في تعليم يلائم ثقافتهم الوطنية، وبيئتهم الاجتماعية من خلال عدة أساليب، ومن الأمثلة عليها، بدأ الاحتلال عام 2011 بإجراء تعديلات على المناهج الفلسطينية التي تدرّس في مدارس المعارف والبلدية، حيث أنّ بلدية الاحتلال تقوم بإعادة طباعة المنهاج وإجراء تعديلات عليه، حيث تقوم بحذف شعار السلطة الوطنية الفلسطينية من على غلاف الكتاب وحذف العلم الفلسطيني والنشيد الوطني نهائياً، بالإضافة الى حذف كل ما له علاقة بالانتماء والتراث الوطني الفلسطيني بل وتجريمه لما له من تأثير على الروح الوطنية للطلاب، حيث قامت بحذف العديد من القصائد الشعرية مثل نشيد الانتفاضة والآيات القرآنية التي تتحدث عن الوطن، الشهداء، المقاومة، وإلغاء تدريس مادة التربية الوطنية نهائياً في المدارس كافة. بالإضافة الى تغيير بعض الحقائق كتحريف الخريطة او تغيير اسماء المدن والشوارع الفلسطينية واستبدالها بأسماء ومصطلحات عبرية، مثال على ذلك استبدال مدينة صفد ب "تسفات". كما يقوم الاحتلال الاسرائيلي بإضافة مواد تنشر روايته الصهيونية وتلغي الرواية الوطنية الفلسطينية.

أسرلة المناهج التعليمية في مدينة القدس

مع بداية العام الدراسي 2018/2017، أعلنت بلدية الاحتلال في القدس أنّ عدد الطلاب الفلسطينيين الذين يدرسون المناهج الإسرائيلي وصل حدّ الـ (5800) طالب، يتوزعون على (12) مدرسة، وهو ارتفاع بنسبة (14%) عن العام الذي سبقه. أما في العام 2012، فقد كان عدد هؤلاء ما يقارب (1400) طالب فقط، أي أن ارتفاعاً بحوالي أربعة أضعاف حصل خلال (6) سنوات.¹ ويشكل ذلك انتهاكاً لحق الشعب الخاضع للاحتلال بتعلم مناهج يتلاءم مع ثقافته الوطنية وخصوصيته الثقافية. وتبعاً لإحصائية بأعداد المدارس التي تدرس المناهج الإسرائيلي كلياً أو جزئياً، والتي تم استحداثها من قبل الاحتلال لتبني النظام التعليمي الإسرائيلي وفقاً ل: (المنتدى التربوي المقدسي، المصدر: قسم المعارف العربية في بلدية الاحتلال):

2018 – 2019: 41 مدرسة (يوجد بها 7300 طالب).

2019 – 2020: 50 مدرسة (8300 طالب).²

يتوافق ذلك مع منع السلطة الوطنية الفلسطينية من العمل وإغلاق مكتب التربية والتعليم الفلسطيني في القدس في نوفمبر 2019، وتخصيص الاحتلال لموازنات بملايين الشواقل عبر الخطة الخمسية التي أعدها لتهويد قطاع التعليم في المدينة.³

¹ موقع متراس، "معركة المناهج في القدس": <https://cutt.us/eoUoF>
² وفقاً لدراسة أصدرها المنتدى التربوي المقدسي بعنوان "قراءة لواقع التعليم في القدس"، فإنه وفقاً لقسم المعارف العربية في بلدية الاحتلال، فإن أعداد المدارس التي تعلم بالمناهج الإسرائيلي قد تطوّرت أعدادها خلال السنوات الماضية على النحو التالي:

2012-2013: 3 مدارس.

2013-2014: 7 مدارس.

2014-2015: 13 مدرسة.

2015-2016: 19 مدرسة.

2016-2017: 25 مدرسة (يوجد بها 5000 طالب).

2017-2018: 32 مدرسة (يوجد بها 6140 طالب).

³ وزارة التربية والتعليم العالي، وحدة شؤون القدس، التعليم في القدس المحتلة 2019-2020. في العشرين من تشرين ثاني 2019 قامت سلطات الاحتلال باقتحام مبنى مديرية التعليم في القدس، ومصادرة بعض الحواسيب والملفات الهامة، وإغلاق المكتب لمدة 6 شهور، بأمر من ما يُطلق عليه بوزير الأمن الداخلي في حكومة الاحتلال جلعاد اردان، كما تم اعتقال مدير المكتب أ. سمير جبريل، وإخضاعه للحبس المنزلي مدة 5 أيام مع دفع كفالة 7500 شيكل بحجة تعاونه مع السلطة الوطنية الفلسطينية، وفرض المناهج الفلسطينية على المدارس.

ويظهر الجدول أدناه عدد مرات التزوير والتحرير بالمناهج الفلسطينية في القدس:⁴

المادة الدراسية	عدد الكتب	مرات التزوير
التربية الإسلامية	8	35
اللغة العربية	12	221
الدراسات الاجتماعية	6	235
التنشئة الاجتماعية	4	90
التربية الوطنية والحياتية	4	32
العلوم والحياة	10	26

أبرز سياسات الاحتلال لأسرلة النظام التعليمي في القدس

تتمثل أبرز الانتهاكات الاحتلالية التي تعيق عملية التعليم لدى الطلاب المقدسيين في القدس بالتالي: الحبس المنزلي، الحواجز وجدار الفصل، والضائقة في الغرف الصفية، بالإضافة إلى سياسة أسرلة المناهج الفلسطينية.

وتتنوع الجهات المشرفة على التعليم في المدينة المقدسة، وهي مدارس الأوقاف الإسلامية الملتزمة بالمنهاج الفلسطيني، والمدارس الخاصة التي تتبع جمعيات (كنائس ومساجد وجمعيات خيرية) وهي ملتزمة أيضاً بالمنهاج الفلسطيني لكنها تتعرض لضغوطات إسرائيلية بسبب حصول بعضها على مخصصات شهرية من وزارة المعارف الإسرائيلية، ومدارس المعارف والبلدية الإسرائيلية ومدارس المقاولات التي تطبق المنهاج الإسرائيلي والمنهاج الفلسطيني المحرّف، ثم مدارس الوكالة المدارة من قبل وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا) وتلتزم بتطبيق المنهاج الفلسطيني.

خصصت حكومة الاحتلال بتاريخ 2018/5/13 مبلغ 2 مليار شيكل لتهوديد وأسرلة القدس الشرقية، منها 445 مليون لقطاع التعليم في القدس خلال ال 5 سنوات القادمة، وفق خطة الاحتلال الخمسية 2018-2023 فإنه مخطط أن يتم فرض المناهج الإسرائيلية على 90-95% من طلبة القدس المحتلة، وإغلاق مدارس البلدة القديمة لتحويلها إلى منطقة سياحة دينية.

4 دائرة الأوقاف العامة، مديرية التربية والتعليم، القدس الشريف – تقرير المتابعة والتقييم للعام 2018-2019 / إعداد: قسم التخطيط التربوي.

وبلغت نسبة مدارس المعارف والبلدية التي تدرس إما منهجاً فلسطينياً محرّفاً، أو منهجاً إسرائيلياً (بجروت) 50% من مجموع المدارس بعدد يزيد عن الـ 40000 طالب وطالبة، علماً أنّ الاحتلال استحدث 12 مدرسة لتعليم نظام البجروت بشكل كلي من أصل 50 مدرسة يوجد بها نظام البجروت بشكل كلي أو جزئي.

ملاحظة: في جزئية (أسرلة المنهاج) فإنّ هناك 12 مدرسة قام الاحتلال بافتتاحها داخل مدينة القدس المحتلة وهي تعتمد نظام التعليم الإسرائيلي بشكل كلي وهذا ما هو موجود في التقارير الصادرة عن وزارة التربية والتعليم الفلسطينية، ولكن وفقاً لورقة حقائق صادرة عن المنتدى التربوي المقدسي فقد أشاروا إلى وجود 50 مدرسة داخل القدس تأخذ بنظام البجروت بشكل كلي أو جزئي، ويظهر مما سبق أن 12 مدرسة منهم يأخذون به بشكل كلي، أما باقي المدارس (حوالي 38) تأخذ به بشكل جزئي.

ويتبع الاحتلال أساليب مختلفة بغرض أسرلة المنهاج الفلسطيني، من ذلك حذف كل ما له علاقة بالانتماء الوطني الفلسطيني وإضافة مواد تتماشى ومخططاته الاحتلالية من خلال تغيير أسماء المدن الفلسطينية وتجريم اللغة والتراث الوطني، وحذف الأبيات الشعرية والآيات القرآنية التي تتحدث عن الجهاد والشهداء.

أما الأسلوب الثاني الذي تلجأ إليه فهو من خلال تخصيص أكثر من 20 مليون شيكل لتطوير التعليم في القدس الشرقية على مستوى المرافق التربوية والبنية التحتية بشرط أن تدرس المنهاج الإسرائيلي، علماً أن حكومة الاحتلال خصصت في العام 2018 مبلغ ملياري شيكل لأسرلة القدس الشرقية، رصدت منها 445 مليون شيكل لأسرلة قطاع التعليم خلال السنوات الخمس القادمة، ضمن خطة خمسية تهدف إلى رفع نسبة التعليم بالمنهاج الإسرائيلي إلى 90% في صفوف الطلاب المقدسيين خلال السنوات الخمسة القادمة، والتهديد بسحب تراخيص المدارس الأهلية التي ترفض تطبيق هذا المنهاج، وتقديم حوافز للطلبة المقدسيين وتسهيل قبولهم في الجامعات الإسرائيلية حال اختيارهم التعلم به، ويتلازم ذلك مع إغلاق الاحتلال لمديرية التربية والتعليم الفلسطينية في مدينة القدس، والتضييق على البنية التحتية للمدارس الفلسطينية في القدس ومنع توسعها، مقابل افتتاح الاحتلال لمدارس جديدة تابعة له، واشتراط منح الترخيص لأي مدرسة حديثة بالتزامها بالبجروت الإسرائيلي، واستهداف المدارس الخاصة عبر محاولة ابتزازها بالميزانيات للضغط عليها في هذا الجانب.

وتقترح الورقة مجموعة من الحلول والتوصيات لمواجهة الاستهداف الإسرائيلي المستمر للتعليم من خلال دعم التعليم المهني وتخصيص موازنة لتطويره وتوسيعه، ورصد منح جامعية كاملة من قبل الجامعات الفلسطينية لطلاب التوجيهي

في القدس قد تتكفل بنفقتها وزارة التربية والتعليم الفلسطينية بالتنسيق مع صندوق ووقفية القدس واتحاد رجال الأعمال، واستخدام المدارس الفلسطينية كمراكز أهلية لدعم الشباب الفلسطيني وتثقيفهم وطنياً ضمن أنشطة لانهجية بعد ساعات الدوام المدرسي، وتخصيص ميزانيات دعم للمدارس الفلسطينية الخاصة في القدس للصمود أمام سياسات الاحتلال وعدم رضوخها للابتزاز المالي من قبله، كما تقترح الورقة فتح باب الحوار على الصعيد الوطني ودراسة خيار تعليم اللغة العبرية كجزء من المنهاج الفلسطيني في القدس وذلك لسد الثغرة التي تستخدمها بلدية الاحتلال للترويج إلى نظام الجروت الإسرائيلي بادعاء أنه أفضل لسوق العمل من نظام التوجيهي الفلسطيني ومحاولة طرحه كبديل لعامة الجمهور.

ميزانيات:

خصص الاحتلال ميزانية 2 مليار و100 مليون شيكل لتهويد القطاعات المختلفة في مدينة القدس خلال خمسة سنوات (2018 - 2022)، ويأتي على رأس الاستهداف تهويد وأسرة النظام التعليمي في القدس بشكل كامل، وفي قراءة لواقع التعليم في القدس والتي أعدها المنتدى التربوي المقدسي، يتبين أنّ الميزانيات التي خصصها الاحتلال للسيطرة على قطاع التعليم في القدس بهدف أسرته مرتفعة، فالمدارس العربية الفلسطينية، والتي تبلغ 85 مدرسة و125 روضة أطفال، تمول بأكثر من 400 مليون دولار سنوياً حسب بعض التقديرات. المدارس الأهلية والخاصة وحدها تمول بما يقارب 40 مليون دولار. طبعاً هذا التمويل يأتي من الضرائب التي يدفعها أهل القدس الفلسطينيين والتي تبلغ 30% من قيمة الضرائب المجابة من شقي المدينة، وهي ليست منة من الاحتلال. ومن المعروف إحصائياً انه يتم صرف 25% من الضرائب التي تجبى من القدس الشرقية على التعليم والصحة والبنى التحتية والباقي يعتبر ربح لدولة الاحتلال، رغم أنّ القانون الدولي يمنع جباية الضرائب ويجبر المحتل على تحمل مصاريف هذه القطاعات.

الخطة الجديدة تتضمن تخصيص 120 مليون دولار بشكل سنوي، مما يعني 600 مليون دولار إضافية في الخمس سنوات القادمة، حيث قُسمت الميزانية إلى: 700 مليون شيكل بشكل مباشر لقطاع التعليم والذي أفرد 87 مليون شيكل إضافية للمرافق التعليمية والفعاليات الداعمة والبرامج الخاصة، بالإضافة إلى توظيف 10 مفتشين جدد للمدارس العربية و30 عاملة وعامل اجتماعي. بالإضافة إلى تخصيص 206 مليون شيكل للتعليم اللانهجي بعد الدوام، حيث سيتم تحويل المدارس نفسها الى مراكز مجتمعية بعد الدوام لفرض أنشطة مدروسة في بيئة ليست غريبة على الطالب، وتخصيص 30 مليون شيكل للعمل على الطلاب المميزون وفتح صفوف خاصة بهدف استقطابهم ودمجهم بمؤسسات التعليم العالي الإسرائيلي. بالإضافة إلى 2000 منحة جامعية للطلاب الفلسطينيين في الجامعات الاسرائيلية وتسهيل

دخولهم إلى الجامعة، وإفراد ميزانيات لتعليم اللغة العبرية ومدارس مهنية للطالبات، وذلك بهدف دمجهم في المجتمع الإسرائيلي وإقناعهم بأن الحصول على تعليم جامعي يضمن لهم وظائف محترمة في المستقبل، فهذه الأدوات والميزانيات هي بمجموعها وسائل للسيطرة على الطلاب الفلسطينيين وذويهم وعلى المؤسسات التعليمية في مدينة القدس.

الخاتمة والخلاصة

حاول الاحتلال منذ عام 1967 فرض نظام التعليم الإسرائيلي على مدارس القدس لكنه فشل أمام تكاتف المقدسيين لرفضه، لكنه اليوم يسير بخطوات تدريجية متسارعة ضمن سياسة مدروسة وبعيدة المدى لأسرلة كافة القطاعات في مدينة القدس وعلى رأسها قطاع التعليم الذي يعتبر أخطر قطاع مستهدف، فالمعركة على التعليم هي معركة على السيادة والهوية بأن واحد، وهو أهم قلعة للحفاظ على الهوية الوطنية في مدينة القدس، فمعركة الاحتلال على التعليم الفلسطيني في القدس تستهدف وعي الإنسان المقدسي، بعدما استهدفت وجوده المادي واستولت على أرضه.

وينبغي التأكيد على أنّ موضوع التعليم في القدس يعتبر قضية وجودية، الأمر الذي يتطلب من دولة فلسطين ووزارة التربية والتعليم إعطاء اهتمام خاص للقدس، ورصد الميزانيات والبرامج والمشاريع التي تدعم صمود المدارس في المدينة المقدسة، فتكون مخصصات المدارس الخاصة من قبل السلطة الوطنية الفلسطينية وليس من بلدية الاحتلال، إضافة إلى أهمية رفع رواتب المعلمين الفلسطينيين في القدس بشكل يتناسب مع مستوى المعيشة للحفاظ على الكادر التعليمي وتطويره، والقيام بتحريك شعبي ضد فرض المنهاج الإسرائيلي وامتحان البجروت على المدارس، وحث المجتمع الفلسطيني والمؤسسات وأولياء الأمور على الاعتصام أمام تلك المدارس التي تجاوزت مع تطبيق المنهاج الإسرائيلي للضغط عليها للتراجع عن قراراتها، ومواجهة ظاهرة اقتحامات المدارس وتفتيشها واستدعاء مديراتها ومدراءها للتحقيق وهي ظاهرة باتت لافتة في سياق تعامل الاحتلال مع مؤسسات التعليم والعاملين فيها.

ولمواجهة سياسة أسرلة التعليم نقترح أيضاً تفعيل دور الإعلام الفلسطيني خاصة المقدسي بحيث يصل إلى ضمير المواطنين وإحساسهم الوطني، ومساهمته بتشكيل وعي جماعي حول خطورة التعلم بالمنهاج الإسرائيلي، وتوفير مدارس جديدة عن طريق مؤسسات خاصة تملك التراخيص لتعليم المنهاج الفلسطيني، والطلب من الجامعات الفلسطينية تسهيل التحاق الطلبة المقدسيين فيها، بالإضافة إلى تفعيل دور المرجعيات الوطنية في القدس حيال إلزام المدارس الأهلية التي تريد تطبيق المنهاج الإسرائيلي بعدم القيام بذلك.

كما تؤكد الورقة على الدور الهام للجان أولياء الأمور في مدارس القدس وتطوير عملها في سياق الحاجة لخطة تنفيذية تعمل على تطوير التعليم من جميع نواحيه، وتفعيل مجالس الطلبة في هذه المدارس، وتوحيد جهود مؤسسات المجتمع المدني العاملة ضد الأسرلة والتهويد، وتوحيد المصادر المالية المحلية ووضعها في إطار خطة وطنية لدعم التعليم والدفاع القانوني من خلال وجود جسم قانوني يدافع عن حقوق المقدسيين فيما يتعلق بالتعليم.

يُضاف إلى ذلك أهمية دور الحملات التوعوية وحملات الضغط والمناصرة على المستويين المحلي والدولي، والشراكة بين كافة الجهات الرسمية والأهلية والدولية للحفاظ على المنهاج الوطني الفلسطيني في القدس، وتسييل الضوء على هذه القضايا في المنابر الدولية وأهمها مجلس حقوق الإنسان.

كما تشير إلى صمود غالبية المدارس الفلسطينية في القدس أمام سياسات الاحتلال من ترغيب وتهديد، حيث أن الكثير من المدارس الخاصة قامت بتهريب المنهاج الفلسطيني لتستطيع تعليمه للطلاب بصورته الأصلية دون التحريفات المشوهة لمضمونه التي قام بها الاحتلال، وأنَّ الشعب الفلسطيني لن يعدم الوسيلة للحفاظ على منهجه الوطني في عاصمته المحتلة طالما تسلَّح بالإرادة، ويمكنه تشكيل لجان عمل شعبية لضمان استمرار التعليم الفلسطيني في القدس كما حدث في تجارب سابقة من نضال الشعب الفلسطيني، مؤكدين على الرفض الرسمي والشعبي لأي مدرسة تقبل بالرضوخ لسياسات الاحتلال.

مجموعة من التوصيات:

1. العمل بنظام اليوم الطويل في مدارس الأوقاف من (8 صباحاً حتى 3 مساءً)، وتحويل مدارس القدس الفلسطينية إلى مراكز مجتمعية بعد ساعات الدوام، وذلك لتكون بديل عن المراكز الجماهيرية التطبيعية التي تتبع بلدية الاحتلال.
2. دراسة خيار تعليم اللغة العبرية في المدارس التابعة للأوقاف في القدس ضمن المنهاج الفلسطيني لسد الثغرات أمام حجج بلدية الاحتلال في القدس بجذب الناس إلى الذهاب إلى نظام البجروت. وذلك عبر فتح باب الحوار على الصعيد الوطني (وزارة التربية والتعليم الفلسطينية، لجان أولياء الأمور، المجتمع الأهلي .. الخ) ودراسة خيار تعليم اللغة العبرية كجزء من المنهاج الفلسطيني في القدس وذلك لسد الثغرة التي تستخدمها بلدية الاحتلال للترويج إلى نظام البجروت الإسرائيلي بادعاء أنه أفضل لسوق العمل من نظام التوجيهي الفلسطيني ومحاولة طرحه كبديل لعامة الجمهور.
3. دعم التعليم المهني وتخصيص موازنة خاصة لتطويره وتوسيعه وفق احتياجات سوق العمل، كبديل للطلاب الذين لا يريدون تعليماً أكاديمياً.

4. رصد منح جامعية كاملة لكل طلاب التوجيهي الفلسطيني المقدسين، وذلك دعماً للمناهج الوطني الفلسطيني وتشجيعاً لهم على استمرار التمسك بالتعلم به.
5. تخصيص دولة فلسطين لميزانيات لدعم المدارس الخاصة في القدس، كي لا يتم ابتزازها بالميزانيات التي تدفعها بلدية الاحتلال.
6. دور الإعلام وحملات الضغط والمناصرة على الصعيدين المحلي والدولي.
7. تفعيل حملات التوعية لأولياء الأمور والمجتمع المحلي، وتشكيل لجنة من وزارة التربية والتعليم الفلسطينية ولجان أولياء الأمور وممثلين عن المدارس الخاصة والمؤسسات الأهلية في إطار تنسيق الجهود المشتركة ضمن خطة عمل وطني لحماية النظام التعليمي الفلسطيني في القدس.
8. ضرورة قيام دولة فلسطين بتنفيذ الخطة الخمسية للتنمية القطاعية في القدس 2017 - 2021 والتي تستهدف حماية نظام التعليم الفلسطيني، وما يلزمها ذلك بميزانيات كبيرة لدعم التعليم في القدس.
9. شراء مباني لتحويلها إلى مدارس تتبنى المنهج الفلسطيني في القدس تحت مظلة وزارة الأوقاف الأردنية وذلك بغرض زيادة عدد المدارس وأعداد الطلاب الذين يتعلمون بالمنهج الفلسطيني في القدس.